

العدد 1578، 23 يونيو 2022

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، في 20 يونيو الجاري، تقديم قرار بحل الكنيست، والذي صوّت الكنيست عليه بالإجماع، في 22 يونيو، في قراءة أولية لمشروع قانون من المتوقع أن يتم الانتهاء منه الأسبوع المقبل، وهو ما يعني أن إسرائيل مقبلة على انتخابات مبكرة في نهاية أكتوبر 2022. كما تم الاتفاق على أن يتولى وزير الخارجية، يائير لابيد، رئاسة الحكومة، إلى جانب احتفاظه بحقيبة الخارجية، بينما يتولى نفتالي بينيت منصب نائب رئيس الحكومة إلى جانب توليه الملف الإيراني.

دوافع القرار الأخير

يمكن تفصيل أبرز الأسباب التي دفعت حكومة بينيت إلى الاستقالة في التالي:

1- فقدان الأغلبية في الكنيست: واجهت حكومة التغيير الإسرائيلية صعوبات بعدما فقدت الأغلبية، التي كانت تحظى بها داخل الكنيست، وذلك بعد توالى انسحاب أعضاء الكنيست من الائتلاف الداعم للحكومة لتحظى الحكومة بتأييد 59 عضواً بالكنيست فقط من أصل 120 عضواً، الأمر الذي انعكس بالسلب على قدرة الحكومة على تمرير أجندتها التشريعية وأبرزها قانون ياهودا والسامة.

2- الإخفاق في تمرير يهودا والسامرا: نجحت المعارضة بقيادة رئيس الوزراء السابق، بنيامين نتانياهو زعيم حزب الليكود، في 7 يونيو في إسقاط "قانون المستوطنين"، أو

قانون "يهودا والسامرة"، وذلك خلال التصويت عليه في الكنيست، إذ صوّت لصالح القانون 52 نائباً، فيما صوّت ضده 58 من أصل 120 نائباً عدد نواب الكنيست، كما أن نائبين عربيين من الائتلاف الحكومي صوّت ضده.

ويهدف القانون إلى تمديد فرض وتطبيق أنظمة الطوارئ في الضفة الغربية على الإسرائيليين الذين يعيشون فيها، وموجبه يتم فرض القانون الجنائي الإسرائيلي وبعضاً من القانون المدني ليشمل الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، أي أن قانون المستوطنين يضمن معاملة المستوطنين الذين يعيشون هناك، كما لو أنهم يعيشون في إسرائيل في معظم الأمور.

ويسبب عدم تمرير القانون في مشاكل كبيرة لإسرائيل، تمس حياة الإسرائيليين في الضفة الغربية، منها عدم القدرة على إحالة الإسرائيليين إلى المحاكم في إسرائيل بجرائم

الانتخابات الخامسة: أبعاد حل إسرائيل الكنيست والذهاب لانتخابات مبكرة، تقديرات المستقبل, العدد 1578، 23 يونيو 2022، أبوظبى: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.





ارتكبوها في الضفة الغربية، ولن يكون لدى إسرائيل صلاحية اعتقال إسرائيلي قام بعمل مخالف للقانون في إسرائيل، ثم فرّ إلى الضفة الغربية. كما أن هذا القانون هد تطبيق القوانين الإسرائيلية على المستوطنين في الضفة.

ويلاحظ أنه تم تشريع القانون بعد حرب يونيو عام 1967، وتم تجديده كل خمس سنوات كـ"إجراء طـارئ"، وتم مريره بالمرة الأخيرة في عام 2017، وتنتهى صلاحيته في نهاية يونيو 2022. ويلاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي لن يتم تمرير القانون، بسبب الانقسام في الكنيست الإسرائيلي، ومحاولة الليكود عرقلة تمرير هذا القانون لإحراج حكومة بينيت والضغط عليها، ودفعها للاستقالة، فقـد علَّـق النائـب، ياريـف ليفـين، مـن حـزب الليكـود عـلى إخفاق تمرير قانون "يهودا والسامرة" قائلاً إن "حكومة غير قادرة على تمرير القوانين الصهيونية والأمنية الأساسية ليس لها الحق في الوجود".

3- استباق تحركات نتانياهو: يهدف قرار بينيت ولابيد بحل الكنيست إلى التصدى الاستباقى لمحاولات المعارضة لطرح مشروع سحب الثقة من الحكومة الراهنة وتأليف حكومة جديدة من دون انتخابات، وهي المخططات التي يسعى لها زعيم الليكود، ورئيس الوزراء السابق، بنيامين نتانياهـو.

فقـد أفـادت وسـائل إعـلام عبريـة أن نتانياهـو كان سيحاول استغلال الوقت لحين التصويت على قرار حل الكنيست لجذب دعم أعضاء سابقين في ائتلاف بينيت - لابيد لتشكيل حكومة بديلة من دون الذهاب إلى انتخابات مبكرة. وحاول نتانياه و بالفعل استمالة العضو المنشق عن الائتلاف الحاكم، نير أوروباخ، الذي اعترم تأييـد مخططـات المعارضـة، وهـو مـا أعلنـه يائـير لابيـد، في 20 يونيـو، حيـث أكـد محـاولات الليكـود إسـقاط الحكومـة عبر تقديم الوعود منح أوروباخ حقيبة وزارية بالحكومة

4- الضغوط الداخلية والخارجية: واجهت حكومة بينيت ضغوط عن طريق الليكود، الذي مارس مزايدات على بينيت المنتمي لتيار اليمين باعتبار أن سياساته كانت بعيـدة كل البُعـد عـن اليمـين، وحالـت دون ردع أعـداء إسرائيل ومن يضرون بمصالحها القومية.

وفي المقابل، فإن اليسار والمكون العربي في حكومة بينيت لم يكونا راضيين عن السياسات التصعيدية لتلك الحكومـة تجـاه الفلسـطينين، ومحاولتهـا عرقلـة محادثـات السلام معهم، وكذلك سياستها تجاه القدس، فقد علقت القائمة العربية الموحدة، أحد أطراف الائتلاف الحكومي،

تأييدها للحكومة، في ظل تصاعد موجات العنف في القدس والمسجد الأقصى.

دلالات استقالة الحكومة

تكشف دلالة استقالة حكومة بينيت، وتولى يائير لابيد رئاسـة الحكومـة عـن عـدد مـن الـدلالات، والتـي مِكـن توضيحها في التالي:

1- توظيف الاستقالة لأغراض انتخابية: كان من الواضح أن حكومة بينيت سعت لتوظيف قرار حل الكنيست للاستعداد للانتخابات القادمة. فقد سعى بينيت ولابيد، خلال خطابهما، واللذان أعلنا فيه نيتهما حل الكنيست في 20 يونيو، للحديث عن إنجازات حكومتهما، على مدار العام الماضي، خاصة على صعيد المواجهات مع حماس، بالإضافة للنجاحات الاقتصادية، وكذلك منع إتمام الاتفاق النووي الإيراني حتى الآن.

كما انتقد لابيد وبينيت ظاهرة التمرد على الأحزاب والانشقاق والالتحاق بالخصوم واعتبروها صبيانية سياسية وانتهازية يجب أن تتوقف، في إشارة للانشقاقات التي ضربت صـف حكومـة التغيـير وتسـببت في انهيارهـا، فضـلاً عن قرارات النائب اليميني أوروباخ والنائبين العربيين التصويت ضد بعض قوانين الحكومة، على غرار حكومة "يهـودا والسـامرة".

ومن جهة أخرى، تدرك حكومة بينيت أن شعبيتها تراجعت في الشارع الإسرائيلي، على نحو ما تكشفه استطلاعات الرأي، الأمر الذي دفعها لمحاولة إنقاذ شعبيتها عبر السير لانتخابات مبكرة، كي تبدو في مظهر الحكومة الحريصة على المصلحة الوطنية، ولتأكيد احترامها لقيم الديمقراطية، ومن ثم إحراج غريها نتانياهو، وإظهاره مظهر المتشبث بالعودة للسلطة، خاصة بعدما قضي أكثر من 12 عاماً متصلة كرئيس للحكومة الإسرائيلية حتى مطلع عام 2021، وأخفق في أخر عامين في تشكيل حكومة على الرغم من إجراء ثلاث انتخابات مبكرة.

وأكد رئيس حكومة تسيير الأعمال، يائير لابيد، أنه سيعمل على معالجة ارتفاع تكاليف المعيشة، بالإضافة لمواجهة إيران وحماس وحزب الله، ومجابهة القوى التي تهدد بتحويل إسرائيل إلى دولة غير ديمقراطية، في إشارة إلى نتانياهـو نفسـه.

2- استمرار التشدد الأمنى: لا يتوقع أن يكون لاستقالة الحكومة تأثير على القرارات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، إذ أن الجنرال أفيف كوخافي، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، سوف تنتهى ولايته في يناير 2023، أي بعد فترة من إجراء الانتخابات المبكرة، والمقرر لها أكتوبر القادم.



ومن جهة أخرى، فإن لابيد قد يستغل أي موجة جديدة من التصعيد الأمنى والعسكري خلال فترة رئاسته، سواء على الصعيد الإقليمي مع إيران، أو داخل إسرائيل مع الفلسطينيين والعرب داخل إسرائيل، من أجل تعزيز شعبيته من خلال إظهار نفسه مظهر القائد القوى القادر على اتخاذ قرارات جرئية، خاصة أنه لن يحتاج إلى دعم الكنيست، والـذي تـم حلـه.

3- مخاوف من الجمود الحكومي: تشير التقديرات إلى أن نتنياهـو كان يفضـل تجنـب الذهـاب لانتخابـات مبكـرة، نظراً لإدراكه أنه إذا أخفق في تشكيل حكومة بعد انتخابات أكتوبر القادمة، فسوف يفقد دعم حزبه الليكود، كما أن محاكمته بتهم الفساد وإرث سياساته السابقة قد يؤثر على قرارات أعضاء الكنيست بدعمه حتى من داخل أحزاب اليمين نفسها.

ومع ذلك، فإن نتنياهو قد يسعى لتقديم نفسه باعتباره رجل إسرائيل القوى، القادر على تشكيل حكومة مينية متطرفة، تنتهج سياسات أمنية متشددة ضد العرب والفلسطينين، خاصة في ظل ارتفاع حدة التهديدات الأمنية التي تواجهها إسرائيل.

وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأى العام في إسرائيل

تشر إلى أن الغلبة في الانتخابات القادمة ستكون لمعسكر نتانياهو، فإنها تؤكد في الوقت نفسه، أنه لن يتمكن هو وحلفائه من حصد أغلبية مريحة، بل سيحتاج إلى إقامة تحالفات مع قوى غير مينية، مثل القامَّة العربية الموحدة بزعامة منصور عباس، غير أن المشكلة أن نتانياه و يرفض التحالف معه، حتى لا يعيد إنتاج حكومة ضعيفة ذات توجهات أيديولوجية متباينة. فقد أكد نتانياهو، أن يسعى لتشكيل حكومة عينية تُعيد الأمن للشارع الإسرائيلي.

وفي المقابل، فإن الأحزاب المنضوية في الائتلاف الحكومي الراهن يسعون لمنع نتانياهو من العودة للحكم من جديد، وهو ما عبر عنه وزير المالية، أفيجادور ليبرمان، ووزير العدل، جدعون ساعر، اللذان أشارا إلى أن هدف الانتخابات القادمة هـو منع نتانياهـو مـن العـودة إلى الحكم وتسخير الدولة لمصالحه الشخصية.

وفي الختام، تشير التقديرات إلى أن إسرائيل مقبلة على حالة من الاضطرابات السياسية والأمنية، خاصة أن أغلب التوقعات تشير إلى أن إجراء انتخابات خامسة سوف يعيد إنتاج أزمة تشكيل حكومة إسرائيلية ائتلافية، بفعل إخفاق أي تحالف في امتلاك أغلبية مريحة من أحزاب ذات توجهات أيديولوجية متجانسة، كما تشير نتائج استطلاعات الرأي.



عن المركز

مركز تفكير Think Tank مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم العربية المعلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار، وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير «المستجدات» المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

تقديرات المستقبل

تحليلات موجزة تصدر أسبوعياً لتغطية أبرز التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط والتي تدخل في مجالات اهتمام برامج المركز، وهي: التحولات السياسية، والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية، والتطورات الكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية.

- 🙆 ص.ب. 111414 أبوظبي إ.ع.م.
 - ر هاتف: 24444513 +971
 - 🕒 فاكس: 244444732 +971
- 🛌 بريد إلكتروني: info@futureuae.com
 - www.futureuae.com
- يمكن قراءة تقديرات المستقبل على الرابط https://bit.ly/3gc65aG_
 - ISSN: 2789-5041
 - ISSN: 2789-5033 💂

المحرر المسؤول: د. شادي عبدالوهاب منصور